

الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة

المرحلة الأولى

م.د عبد العزيز عليوي

الرقابة على دستورية القوانين

أولاً: معنى الرقابة على دستورية القوانين

إن الرقابة على دستورية القوانين تعني إخضاع القانون الصادر عن السلطة التشريعية، لنوع من الرقابة من قبل جهاز مستقل، للتأكد من مدى مطابقة هذا القانون للمبادئ الواردة في الدستور، و يركز مفهوم الرقابة على كون الدستور هو قانون الدولة الأسمى وأن القواعد الواردة فيه هي الأعلى مرتبة ويتوجب على كل السلطات في الدولة احترامها و العمل بموجبها بما في ذلك السلطة التشريعية .

ثانياً: الرقابة السياسية

تكون الرقابة السياسية عبارة عن رقابة وقائية تسبق اصدار القانون، وتتم ممارستها من قبل هيئة خاصة انشأها الدستور، وبرز خصائصها الاتي:

١-تسمى رقابة سياسية لأنها تمنح حق الرقابة على دستورية القوانين إلى

هيئة سياسية حددها الدستور.

٢- تعتبر الرقابة السياسية وقائية لأنها تعمل على تجنب الخروقات الدستورية قبل وقوعها.

ثانيا: الرقابة القضائية

ويقصد بها وجود هيئة قضائية تتولى الرقابة على دستورية القوانين، أي قيام القضاء بالتحقق من مدى مطابقة القانون لأحكام الدستور.

ويتم تطبيق الرقابة القضائية على دستورية القوانين من خلال طريقتين:

١- رقابة الامتناع، ويقصد بذلك امتناع القضاة عن تطبيق القوانين التي تتعارض مع الدستور، ونشأ هذا النوع من الامتناع في الولايات المتحدة الأمريكية اذ منحت المحاكم الاتحادية حق مراقبة القوانين التي تشرع في السلطة التشريعية.

٢- رقابة الالغاء

ويتم تطبيق هذا النوع من الرقابة حين يقوم المتضرر من عدم دستورية القوانين بتقديم طعن امام القضاء مطالبا بالغاء القانون المخالف للدستور، واذا ثبت للمحكمة صحة الطعن فأنها تقوم بالغاء القانون، ويتم تطبيق هذا النوع من الرقابة في كثير من الدول.